البطالـــة والتشغيل، مفاهيم أساسية

الأستاذ. بختي فريد
المركز الجامعي بويرة

مقدمة

لجأت الجزائر غداة الاستقلال مباشرة إلى مجموعة من الإصـــلاحات، والتي كانت تهدف في مجملها إلى النهوض بالاقتصاد الوطني الذي كان حينذاك هشا في جميع معالمه، حيث انتهجت في منتصف الستينات إستراتيجية تنمويـــة شاملة للقضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي ورثته مـــن عهـــد الاستعمار الفرنسي. اعتمدت هذه الإستراتيجية علـــى الصـــناعات المصـــنعة كأسلوب لدفع عجلة النمو الاقتصادي، وارتكزت على التخطـــيط المركـــزي كوصفة علاج لتجسيد أهداف الإستراتيجية المتبعة. وذلك لســـد متطلبـــات السوق المحلية من جهة وبما يساير العصر من جهة أخرى.

تطلب تحقيق هذه الإستراتيجية استثمارات ضخمة قدرت بـــ: 45% من الناتج الداخلي الخام $(PIB)^*$ آنذاك، خصصت لبناء المنشآت الصـــناعية، اقتناء التجهيزات الضرورية وإقامة صناعات متنوعة (حديديـــة، ميكانيكيـــة، الكترونية، كيميائية، بتروكيميائية، بترولية،...إلخ)، وقد تحقق نمو اقتصـــادي ملمـــوس قدر بـــ: 8% سنويا، ورغم التراجـــع الجزئـــي في مســـار هـــذه الإستراتيجية في بداية الثمانينات وهذا لعدم تلاؤم البرامج التنموية مع الواقـــع المعاش حينذاك، إلا أن الأولويات احترمت إلى غاية منتصف تلك العشرية.

غير أن الانهيار المفاجئ لأسعار النفط سنة 1986 من حـــوالي 30 دولار إلى أقل من 10 دولارات أخلط التوقعات وأوقع الاقتصاد الوطنـــي في أزمة متعددة الجوانب، انجر عنها تصدع في الوضـــع الاجتماعـــي والاقتصادي وحتى السياسي فيما بعد.

بالرغم من محاولات الإصلاح التي قامت بها السلطات منذ تلك الفترة إلا أنه لم تأتي بأي علاج ينعش الاقتصاد ويضعه في سكة النمو من جديد.

في ظل تلك الظروف المتأزمة وانهيار المعسكر الشيوعي، كان لا بديل للجزائر سوى التوجه نحو اقتصاد السوق المفتوح، وذلك لأجل خلق اســـتقرار اقتصادي وتحريك عجلة التنمية من جديد، والتي لم تكن سهلة المنال، حيـــث زادت الأزمة الاقتصادية درجة خطورتها، فالأساليب والعادات التي تجاوزهـــا الزمن بكثير قد أجل تحديثها لمدة طويلة، وقد لزم الأمر القيام على عجل وتحت الضغط الدولي، بالنحت من المساعدات المالية الدولية واقتطاع أزيد من نصف قيمة العملة الوطنية، إضافة إلى تحرير الأسعار والتجارة الخارجية، وهذا في ذات الوقت الذي بلغت فيه الأزمة ذروتها، هذا ما أدى إلى ظهور جملة من المشاكل على المستوى العام من بينها: اختلال ميزان المدفوعات، زيادة الديون الخارجية، ارتفاع المستوى العام للأسعار، التضخم والبطالة المتزايدة، ...إلخ، هذه الأخيرة تعتبر أحد المؤشرات الرئيسية لمدى التحكم في أوضاع الاقتصاد الكلي للدولة، إضافة إلى أنها إحدى مؤشرات النمو، كما أن ارتفاع نســـبة البطالـــة يشـــوه القرارات التي تتخذها السلطات العمومية في محاربة المشاكل الناتجة عن ظواهر الاقتصاد الكلي.

إن الجزائر اليوم تعاني أكثر من هذه الظاهرة وعلـــى مـــدى مختلـــف العشريات وبدرجات متفاوتة، ومن الدلالات الواضحة نسجل أن نسبة البطالة التي قاربت 27.02% سنة 2002 تطابق بشكل كبير نسبة البطالة المسجلة في سنة 1966 والتي بلغت حوالي 33 %، علاوة علـــى ذلـــك تفاقمـــت الأوضاع خلال النصف الثاني من عشرية تسعينات القرن الماضـــي لأن نســـبة 70% من البطالين يقل سنهم عن ثلاثين سنة و75% من بينهم يبحثون عن منصب عمل لأول مرة. إن هذه الوضعية تعكس صعوبات الإدمـــاج المهـــني للشباب، بما فيهم حاملي شهادات التعليم العالي (يقدر عدد حاملي الشهادات البطالين بأكثر من: 100000 شاب سنة 1999). وبما أن إعانات البطالـــة لفترة محددة تقتصر على الأشخاص الذين فقدوا مناصبهم لأسباب اقتصـــادية فقط، لذا نلاحظ أن عدد الأشخاص الذين بلغوا ســـن العمل و لم يحصلوا على أية مداخيل في ارتفاع مستمر[1].

ومن الفترة الممتدة من سنة 1988 إلى 1996 نلاحظ أن عدد الأسر التي لا يوجد بها أي شخص يعمل قد ارتفع مـــن حيـــث القيمـــة المطلقـــة (329617 أسرة سنة 1988 مقابل 695000 أســـرة ســـنة 1996)، واستقر من حيث القيمة النسبية (على التوالي: 16.6% و 17%). في حـــين تضاعف العدد الإجمالي للبطالين حيث انتقل من 1.1 مليون إلى 2.2 مليـــون شخص[2].

وللإشارة إن البطالة هي ظاهرة من ظواهر الاقتصاد الكلي، إضافة إلى أنها حقيقية متعددة الأشكال، ومرتبطة ارتباطا وثيقا وبدرجة خطورة عاليـــة

بالأفراد، حيث أن فقدان منصب عمل بالنسبة لأغلبية الأفراد يعني تدني مستوى الحياة عموما، فإشكالية البطالة ونقص التشغيل هي مسألة جوهرية لـــيس في الجزائر فحسب بل في كل أرجاء المعمورة، فهذه الظاهرة كانت محل اهتمام كبير لدى المجتمعات وبدرجات متفاوتة، ذلك لما لهـــا علاقـــة بالاســـتقرار والتماسك الاجتماعي والاقتصادي، وعلى الرغم من التحولات التي شهدها سوق العمل تبقى مسألة البطالة إحدى الانشغالات الكبرى للساعة، حيث أن البطالة ونقص العمالة (التشغيل) أصبحت إحدى المؤشـــرات للخـــروج من الأزمة.

إن تطور دور الدولة في المجتمعات الحديثـــة، خاصـــة منـــه الـــدور الاقتصادي أدى إلى الأهمية البالغة التي تعطى للموازنة العامة باعتبارها أداة هامة ومؤثرة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن هذا المنطلـــق ســـنحاول طرح التساؤل الرئيسي: ما هو الحيز الذي شغله تحليل البطالـــة في الفكـــر الاقتصـــادي ؟ وما هي السياسات المتبعة من أجل تقليص فجوة البطالـــة ؟

إن مسعى أي نظام اقتصادي هو تحقيق أهداف النمـــو الاقتصـــادي، التشغيل الكامل، وكذلك الاستقرار الاقتصادي في الأسعار، إلا أن نظرة سريعة إلى الماضي تظهر أن اقتصاديات الدول قد أصيبت بنوبات من الصعود والهبوط في النشاط الاقتصادي. ورغم ما حققته اقتصادياتها من نمو اقتصـــادي، إلا أن مسيرة هذا النمو لم تكن ثابتة ومستقرة، وإنما تعرضـــت لفتـــرات منعدمـــة الاستقرار الاقتصادي. ففي بعض الفترات اتسمت هذه الاقتصاديات بمعدلات نمو اقتصادي سريع مصحوبة بالتضخم، أي عدم استقرار الأسعار، وفي فترات

زمنية أخرى عانت اقتصادياتها من انتكاس وركـــود، أي عـــدم اســـتقرار في مستويات التشغيل والإنتاج، وفي أحيان قليلة من ارتفاع الأسعار ومعـــدلات البطالة معا، وباختصار فإن النمو الاقتصادي في أي مجتمع قـــد يعـــاني مـــن مشكلات عديدة من بينها التضخم والبطالة.

أولا: مفاهيم أساسية.

البطالة شغلت حيزا كبيرا في التحليل الاقتصادي وكانت من أهم المشاكل الخطيرة المعروفة على مستوى الاقتصاد الكلي، حيث أنها مست مختلف اقتصاديات الدول، وقبل التطرق إلى تحليلها عبر مختلف النظريات الاقتصادية سوف نسلط الضوء على أهم المفاهيم العامة المتعلقة بالشغل والبطالة.

تعريف البطالـــة: يمكن التفرقة بين مفهومين للبطالة، المفهوم العلمي والمفهوم الرسمي[3].

1- المفهوم العلمي للبطالة: يمكن تعريف البطالة وفقا للمفهوم العلمي بأنها الحالة التي لا يستخدم فيها المجتمع قوة العمل فيه استخداما كاملا وأمثلا. ووفقا لهذا التعريف يوجد بعدين للبطالة، البعد الأول هو عدم الاستخدام الكامل للقوى العاملة، والبعد الثاني هو عدم الاستخدام الأمثل لها. وفيما يتعلق بالبعد الأول فهو يشير إلى حالتي البطالة السافرة والبطالة الجزئية، حيث البطالة السافرة تتمثل في وجود أفراد قادرون على العمل وراغبين فيه، ولكن لا يعملون. ومن ثم فإن وقت العمل بالنسبة لهم يساوي صفرا والإنتاج الذي يحققونه صفرا.

أما البطالة الجزئية فهي تشير إلى وجود أفراد يعملون عددا من الساعات أقل من المعدل الطبيعي المتعارف عليه في المجتمع يوميا (8 ساعات)،

أو يعملون عددا من الأيام ولا يعملون عددا آخر من الأيام (أكثر من أيام الإجازات المعتادة)، أو يعملون عددا من الشهور في السنة ولا يعملون عددا آخر من الشهور مثل العمالة الموسمية. ومن ثم فإن وقت العمل بالنسبة للبطالة الجزئية أقل من الوقت المتعارف عليه في المجتمع.

يطلق على نوعي البطالة السافرة والجزئية: البطالة الأفقية، وبالنسبة للبعد الثاني للبطالة والذي يتمثل في الاستخدام غير الأمثل للعمالة، فهو يشير إلى استخدام الفرد في عمل يحقق فيه إنتاجية أقل من حد أدنى معين، ويطلق على هذا النوع من البطالة (البطالة الرأسية)، فقد يوجد هناك فردين يعمل كل منهما 08 ساعات يوميا، وتبلغ إنتاجية كل واحد منهما في اليوم عشرة دولارات، هذا في حين أن هناك زميلا لهم بنفس المؤهلات ويعمل في عمل مماثل وإنتاجيته 20 دولارا في اليوم، عندئذ يمكن القول أن هناك بطالة بين هذين الفردين تكافئ واحد منهما، وذلك لأن كل من الشخصين يعمل بنصف إنتاجية، أي 50% من إنتاجية الزميل المجتهد، ومن ثم فإنهما يعملان بنصف الطاقة القصوى ويوجد لديهما بطالة تمثل النصف الثاني.

تعتبر البطالة المقنعة أحد أشكال البطالة الرأسية، فالبطالة المقنعة تشير إلى الحالة التي يمكن فيها سحب عدد من العمال من العملية الإنتاجية دون أن ينقص الناتج الكلي، وفي هذه الحالة إما أن يبقى الناتج الكلي ثابت أو يزيد، ومن ثم فإن البطالة المقنعة هي حالة تنخفض فيها الإنتاجية الحدية إلى الصفر أو أقل منه.

2- المفهوم الرسمي للبطالة: بوجه عام، لا يوجد هناك اتفاق حول مفهـــوم رسمي محدد للبطالة، بل يختلف من مجتمع لآخر. ففي اليابان تتمثل البطالـــة في تلك الأفراد الذين يتجاوز عمرهم 15 سنة، ويقـــدرون علـــى العمـــل، ولا يلتحقون بوظائف حالية، ويبحثون عن عمل بصورة جدية خلال السبعة أيـــام الأخيرة من الشهر.

وهذا يعني أن البطالة يتم حصرها كل شهر وعلى وجه التحديد في الأسبوع الأخير من كل شهـــر، ويتم هذا بالطبع عن طريق مراكز موزعة في مناطق مختلفة يسجل فيها كل فرد عاطل اسمه وكافة البيانات في الكمبيوتر بحيث يسهل حصر البطالة بسهولة على مستوى المجتمع. ولابد من تحديد الرغبة في العمل كل أسبوع أخير من كل شهر.

ووفقا لهذا التعريف يعتبر في عداد العاملين: الذين يعملون ولو ساعة واحدة في اليوم، والذين لا يعملون بصفة مؤقتة بسبب المرض أو الإجازة، والذين لا يعملون خلال السبعة أيام الأخيرة من الشهر وإن كانوا قادرين على العمل وراغبين فيه ولكن لا يبحثون عنه (لم يسجلوا أسمائهم) في الوقت الحاضر انتظارا لنتيجة بحثهم في فترات سابقة.

أما في الولايات المتحدة فالبطالة تتمثل في الأفراد المدنيين (غير العسكريين) الذين يزداد عمرهم عن 16 سنة ولا يعلمون وكانوا راغبين في العمل وقادرين عليه ويبحثون عن وظيفة بصورة جدية خلال فترة الأربعة أسابيع من كل شهر.

وهذا يعني أن البطالة يتم حصرها على أساس شهري أيضا، ولكن الذين يبحثون عن عمل يمكنهم تسجيل أسمائهم في أي يوم من الشهر، وليس في الأسبوع الأخير كما في اليابان.

ويتضح مما سبق أن هناك فرقا بين المفهوم الرسمي للبطالة في كل من اليابان والولايات المتحدة، وينحصر هذا الفرق فيما يلي:

(أ): في الوقت الذي تحتوي فيه القوى العاملة على أفراد الدفاع في اليابان، فإن أفراد القوة العسكرية يستبعدون أصلا من قوة العمل بالولايات المتحدة ولذا تسمى قوة العمل الميدانية؛

(ب): يحتسب الأفراد الذين يعملون عمالة ذاتية لأسرهم (عدد معين من الساعات في الأسبوع دون الحصول على أجر نقدي) ضمن العمالة في اليابان، هذا في حين أنهم يستبعدون من القوى العاملة في الولايات المتحدة، لأن العمالة لا بد أن تكون مقابل أجر؛

(جـــ): يحتسب الأفراد المسرحون من العمل بصفة مؤقتة وفي انتظار الاستدعاء للعمل مرة أخرى ضمن البطالة بالولايات المتحدة، هذا في حين أنهم يعتبرون ضمن العمالة في اليابان؛

(د): يحتسب الأفراد الذين يبحثون عن عمل لمدة أربعة أسابيع الأخيرة ضمن البطالة في الولايات المتحدة، هذا في حين يحتسب الأفراد الذين يبحثون عن عمل لمدة الأسبوع الأخير فقد من الشهر ضمن البطالة في اليابان. ومن الواضح أن المفهوم الرسمي للبطالة في اليابان يقلل من معدل البطالة بها بالمقارنة مع الولايات المتحدة. أما المفهوم الرسمي للبطالة في مصر كما يمكن استنباطه من

(التعداد العـــام للسكان والإسكـــان، والمنشآت 1986) المعد من قبل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فهو يشير إلى البطالة على أنها تتمثل في الأفراد الذين تتجاوز أعمارهم 6 سنوات ويرغبون في العمل و يقدرون عليه ولكن لا يجدونه. ووفقا لهذا التعريف فإن الحد الأدنى لسن العمل في مصر 6 سنوات وهو أقل بكثير منه في الدول المتقدمة حيث يتراوح بين 14-16 سنة. ولعل السبب في ذلك هو أن عديد من الأطفال غير المتعلمين يعملون في الحقول والورشات الصغيرة في مصر، هذا في حين لا يدخل الأطفال قوة العمل في البلدان المتقدمة إلا بعد حصولهم على قسط معين من التعليم.

ويلاحظ في هذا الصدد أن من المشاكل التي يسببها تخفيض الحد الأدنى لسن العمل في مصر أنه يعامل طفل في العاشرة يرغب في العمل و يبحث عنه ولا يجده كرجل في الثلاثين يبحث عن عمل ويبحث عنه ولا يجده. فلاشك أن طاقة الرجل على العمل وخبرته تفوق طاقة الطفل بأضعاف كـــثيرة، ولـــذا لا يصح أن يعطى الرجل العاطل نفس الوزن الذي يعطى للطفل عنـــد حســـاب حجم البطالة أو العمالة.

من ناحية أخرى يلاحظ أن حصر البطالة في مصر على أساس فعلـــي وشامل لا يتم بصفة دورية كما في الدول المتقدمة. وإنما هو يتم مع كل تعداد سكاني، أي كل 10 سنوات تقريبا. ويتم حصر البطالة خلال فترة التعداد التي تستغرق أسبوعين تقريبا، ولاشك أن هذه الفترة غير ممثلة لكل أوقات الســـنة تمثيلا جيدا. فالأفراد العاطلون خلالها قد يعملوا في أوقات أخرى من الســـنة،

والأفراد العاملون خلالها قد يتعرضوا للبطالة في فترات أخـــرى. ومـــن أهـــم الانتقادات التي توجه للمفهوم الرسمي للبطالة بوجه عام:

* لا يأخذ في الاعتبار البطالة المقنعة أو البطالة الجزئية. فالفرد يعتبر عاملا حتى لو كان يعمل ساعة واحدة في اليوم، مثله في ذلك مثل الفرد الذي يعمـــل 8 ساعات يوميا؛

* لا يربط بين العمل والإنتاجية، فالفرد الذي يعمل ثمانية ساعات يوميا وينتج ما قيمته وحدة نقدية واحدة يعتبر عاملا مثله في ذلك مثل الفرد الذي يعمـــل ثمانية ساعات وينتج ما قيمته مائة وحدة نقديـــة؛

* لا يعتبر ضمن المتعطلين إلا الشخص الذي لا يعمل ويبحث عـــن عمـــل، ويؤدي هذا إلى إهمال عدد كبير من المتعطلين الذين لا يبحثـــون عـــن عمـــل لفقدانهم الأمل في إيجاد وظيفة بعد طول مدة البحث، وهؤلاء يسمون العمال اليائسون؛

* يعتبر العاملون في وظائف غير رسمية كتجار المخدرات وغيرهـــا مـــن بـــين العاملين طالما لا يطالبون المجتمع بوظائف.

ثانيا: تعاريف المكتب الدولي للعمل ***BIT***[**]:

تتلخص أهم المفاهيم في مايلي:

1- المجتمع النشيط حسب *BIT*:[(4)] المجتمع النشيط يشمل جميع الأشخاص من كلا الجنسين الذين يُمونون أثناء الفترة المرجعية اليد العاملـــة الضـــرورية لإنتاج السلع الاقتصادية والخدمات، مثل ما هو معرف حسب نظام المحاســـبة والميزانيات الوطنية للأمم المتحدة .

إن هذا المجتمع يشمل جميع الأشخاص الذين في حالة عمل أو بطالة، أما فيما يخص: أعضاء القوات العسكرية، المقيمين المؤقتين، الأشخاص الذين هم في حالة احتياط، الأشخاص الذين هم في حالة بحث عن عمل، العمال ذوي الوظائف الفصلية والأشخاص أصحاب النشاطات المؤقتة فإن تصنيفهم يختلف حسب الدول حيث أن بعض الدول تدمج هذه المجموعات كليا أو جزئيا في المجتمع النشيط وبالنسبة للبعض الآخر يعتبرون عاطلين .

ومن جهة أخرى فإن الطلبة، خادمات البيوت، المتقاعدين والأشخاص الذين يتحملون أعباء الآخرين لا يدخلون ضمن المجتمع النشيط.

2- التشغيل حسب *BIT*: طبقا للتعريف الذي اعتمده المؤتمر الثالث عشر لخبراء إحصاءات العمل الذي عقد في جنيف في أكتوبر سنة 1982، وأقره فيما بعد المكتب الدولي للعمل في الدورة"71 لمؤتمر العمل الدولي" إن التشغيل يشمل جميع الأشخاص الذين هم في سن العمل، وممن يبحثون جديا عن عمل وذلك خلال فترة الإسناد[5] (أسبوع أو يوم،... إلخ) التي تشمل الأصناف التالية:

2-1- التشغيل المأجور[6]:

* "شخص في حالة عمل" أثناء الفترة المرجعية أي شخص قام بعمل مقابل أجرة أو راتب؛

* الأشخاص المشتغلين لكن غير عاملين: الأشخاص الذين قاموا سابقا بنفس العمل الحالي، لكن كانوا غائبين خلال فترة الإسناد، وكلهم ذوي علاقة قانونية بأعمالهم حيث أنهم مؤمنين على: الرجوع للعمل، فترة الغياب عن العمل.

2-2- التشغيل غير المأجور: الأشخاص الذين مارسوا خلال الفترة المرجعية عمل بهدف الحصول على فائدة أو أرباح عائليـــة مقابـــل راتـــب، الأشخاص الذين يملكون مؤسسات خلال فترة الإسناد، لكن مؤقتا ليســـوا في عمل لأسباب خاصـــة.

2-3- الأشخاص الغائبون مؤقتا على أعمالهم لأسباب: صـــحية، حوادث، عطل، ...إلخ.

2-4- الموظفين والأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص.

2-5- الإعانات العائلية: هم الأشخاص الذي يعملـــون لحســـاب مؤسسة تنتمي لأحد أفراد العائلة، أي يعيشون ويسكنون ويتحصلون على قليل من السيولة، هذه الأخيرة إذا ليست عبارة عن أجر.

2-6- التكوين: أشخاص وعموما الشباب الذين يتعلمون حـــرف ويتحصلون على أجور أقل من أجور ذوي الاختصاص.

3- البطالة حسب *BIT*: حسب المكتب الدولي للعمل: « البطالة تشمل كافة الأشخاص الذين هم في سن العمل وراغبين في العمل، وباحثين عنه ولكنهم لا يجدونه، وذلك خلال فترة الإســـناد»[7]. ويمكن اعتبار شخص ما عاطل عن العمل إذا توفرت فيه الشروط الآتية:

(1): أن يكون في سن العمل وهو يتحدد بين 16-60 سنة، ويمثل السن 16 الحد الأدنى للدخول إلى سوق العمل وذلك بعد مرحلة التعليم والتأهيل والتدريب؛

(2): أنه بدون عمل أي أنه لم يزاول أي نشاط اقتصادي خلال الفترة المرجعية؛

(3): أن يقوم المتعطل بالبحث الجدي عن العمل، وهذا يوضح الرغبة الحقيقية في العمل من عدمها، ويمكن اعتبار الشخص باحث عن العمل إذا قام بالبحث عن العمل بأي وسيلة من وسائل البحث المختلفة مثل التسجيل أو تقديم طلب لدى ديوان الخدمة المدنية، أو لدى مكاتب الاستخدام أو الإعلان في الصحف، أو تقديم طلبات عمل مباشرة إلى الشركات وأصحاب العمل، ...إلخ.

(4): أنه بدون عمل ومستعد له وقد وجد عملا سيشغله لاحقا؛

(5): أنه مستعدا للعمل خلال فترة لا تتجاوز 15 يوما.

ثالثا: مفاهيم عامة حول التشغيل والبطالة في نظام المعلومات الجزائري.

سوف نتناول في هذا العنصر أهم المفاهيم المتعلقة بسوق العمل في نظام المعلومات الجزائـــري.

1- تعريف المجتمع النشيط، البطالة[8]: كل التعاريف المتعلقة بالمجتمع النشيط، التشغيل والبطالة، المعتمدة من طرف نظام التخطيط الوطني متولدة من التعاريف المقترحة من المكتب الدولي للعمل. غير أن الشروط الخاصة بكل دولة هي ضرورية لالتماس التعاريف الخاصة بالنظام الوطني للمعلومات الإحصائية.

1-1- المجتمع النشيـــط: المجتمع النشيط يمكن تعريفه من خلال جمع النقاط التالية:

* الأفراد الذين صرحوا أثناء التحقيق أو التعداد أنهم يعملون، أي لهم نشاط مأجور عن طريق سيولة أو رأسمال عيني، الأشخاص الذين يؤدون الخدمة الوطنية هم جزءا من هذا القسم؛

* الأفراد الذين هم في سن العمل أي يتراوح سنهم بين 16-65 سنة وصرحوا أثناء التحقيق أو التعداد أنهم مارسوا نشاط مأجور (*STR1*)؛

* الأفراد الذين هم في سن العمل و لم يسبق لهم الدخول لسوق العمل ويبحثون عن أول عمل (*STR2*).

1-1-1- معدل التشغيل (*Taux D'occupation*): معدل التشغيل (*TO*) هـــو النســـبة بـــين المجتمـــع المشـــغول (*Population Occupée*) والمجتمع النشيط الكلي.

معدل التشغيل (*TO*) = المجتمع المشغول/ المجتمع النشيط الكلي.

1-1-2- معدل النشاط (*Taux D'activité*): معدل النشاط (*TA*) هو النسبة بين المجتمع النشيط الكلي (المشغول + *STR1 + STR2*) والمجتمع المقيم الكلي.

معدل النشاط (*TA*) = (المجتمع المشغول + *STR1 + STR2*)/ المجتمع الكلي.

1-1-3- معدل البطالـــة (*Taux chômage*): هذا الأخير عبارة عن النسبة بين المجتمع العاطل (STR1+STR2) والمجتمع النشيط.

معدل البطالة (*TC*)= المجتمع العاطل/ المجتمع النشيط.

1-2- تعريف البطالـــة: في الإطار العام ببلادنا، نعتمد على مرجعين عموما، وهما:

1-2-1- مفهوم البطالة حسب *ANEM*[9]: حسب الوكالة الوطنية للعمل إن مصطلح "طلب عمل" يعرف كما يلي: "جميع الأشخاص الذين عبروا عن رغباتهم في العمل من خلال الوكالات المحلية للعمل". لكن هذا المرجع يبين عدم كفاية يمكن تلخيصها في:

أ- الفرد ممكن أن يكون بدون عمل أو سبق له وأن مارس عمل؛

ب- تعداد الأشخاص يكون كل ثلاثة أشهر؛

جـــ- هذا التعريف يتكون من مخزون الأعداد التي تعبر عن رغباتها في العمل في وقت محدد؛

د- بين الآخرين، عدم وجود نظام معلومات كافي يبين تحركات طالبي العمل، من أجل الإحاطة بالتسجيل الحقيقي لطالبي العمل في الحياة العملية. وعودة كشوف هذه التحركات على مستوى وكالات الشغل ليس آلي وغير شامل، هذه العودة تعد كطلب جديد أو فائض مخزون الفصل.

1-2-2- مفهوم البطالة حسب *ONS*[10]: حسب هذه الأخيرة مصطلح "بدون عمل" يقصد به "بطال" ويتمثل في الشخص الذي يستوفي في آن واحد على النقاط التالية:

1- أن يكون في سن العمل أي بين 16- 60 سنة؛

2- بدون عمل أثناء فترة التحقيق (أي لم يتمكن من عمل بأجرة أو بدونها)؛

3- أن يكون قام بالبحث الجاد عن عمل؛

4- أن يكون متاح ومستعد لأي عمل مأجور أو غير مأجور أثناء فترة الإسناد.

ويمكن أن نفرق بين نوعين من العاطلين *STR1* و *STR2* وهذا كما سبق تعريفهم.

رابعا: أنواع البطالة:

يمكن التفرقة بين أنواع عديدة من البطالة سنلخصها فيمايلي[11]:

1- البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية: لقد فرق اقتصاديوا المدرسة الكلاسيكية بين نوعين من البطالة هما البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية، بالنسبة **للبطالة الاختيارية** فهي تشير إلى وجود أفراد قادرين على العمل، ولا يرغبون فيه عند الأجور السائدة رغم وجود وظائف لهم، ومن أمثلة هؤلاء الأغنياء العاطلون، وبعض الفقراء المتسولين، والأفراد الذين تركوا وظائف كانوا يحصلون على أجور عالية فيما لا يرغبون في الالتحاق بوظائف مماثلة بأجور أقل لتعودهم على الأجور المرتفعة. أما **البطالة الإجبارية** فهي تشير إلى وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه عند الأجور السائدة، ولكن لا يجدونه، ويرى اقتصاديوا المدرسة الكلاسيكية أنه إذا تركت سوق العمل حرة دون تدخل خارجي فإن مرونة الأجور والأسعار تضمن تحقيق العمالة الكاملة عند وضع التوازن، بحيث كل فرد يقدر على العمل ويرغب فيه عند أجر التوازن يجد وظيفة، وبالتالي فإنه في حالة سوق العمل الحرة لا توجد بطالة إجبارية، وإذا وجدت بطالة فلابد أن تكون اختيارية. ويقرر الكلاسيك أن السبب الأساسي لاستمرار بطالة في سوق العمل هو تدخل الحكومة أو النقابات العمالية بفرض

حد أدنى للأجور أعلى من أجر التوازن، ففي هذه الحالة تستمر البطالة الإجبارية طالما أن التدخل في السوق أدى إلى جمود الأجر الحقيقي في الاتجاه النزولـــي. ولقد فشلت النظرية الكلاسيكية في تفسير الكساد العظيم الذي اجتاح العالم خلال الفترة 1929-1933 أو علاجه. فبالرغم من تخفيض الأجور الحقيقية لمستويات منخفضة جدا، استمرت البطالة وازدادت إلى معدلات مرتفعة.

2- البطالة في المدرسة الكينـــزية: لقد أوضح كينـــز أن العمالة الكاملـــة لا تتحقق إلا إذا كان الطلب الكلي كافيا لاستيعاب الناتج المحتمل وهـــو نـــاتج العمالة الكاملة. أما إذا كان الطلب الكلي أقل من المستوى اللازم لاســـتيعاب الناتج المحتمل تظهر هناك فجوة انكماشية وبالتالي بطالة إجبارية. ومن ثم فـــإن البطالة الكينـــزية تتمثل في البطالة الراجعة لقصور الطلب الكلي عن استيعاب الناتج المحتمل، ولذا تسمى أحيانا "بطالة قصور الطلب". ويمكن توضيح فكرة الفجوة الانكماشية باستخدام الشكل أدناه.

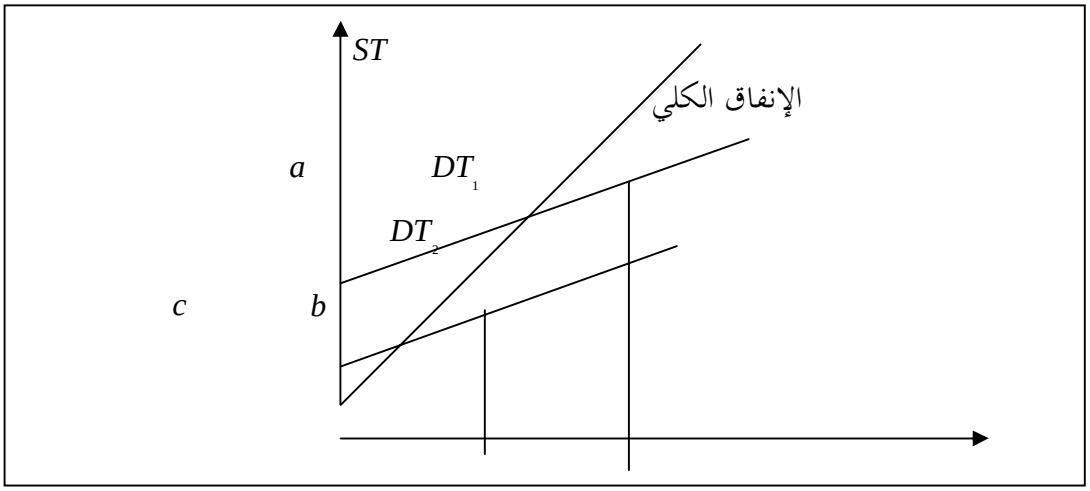

الدخل الكلي Y_1 Y_2

إذا كان "Y_1" يساوي الناتج المحتمل فإن التوازن الذي يمكن المجتمـــع من تحقيق هذا الناتج يحدث عند النقطة "a" حيـــث العـــرض الكلـــي (ST) يساوي الطلب الكلي (DT_1). ومن ثم يسمى "DT_1" بطلب العمالة الكاملة. أما إذا كان الطلب الكلي للمجتمع أقل من طلب العمالة الكاملة كأن يكـــون "DT_2"، فإن التوازن يحدث عند النقطة "c". وعندئذ يكون الناتج التـــوازني الفعلي "Y_2" أقل من الناتج المحتمل "Y_1". و يقال عندئذ أن هنـــاك فجـــوة انكماشية تسبب بطالـــة المجتمـــع، و الفجوة الانكماشية تقاس بالفرق بـــين طلب العمالة الكاملة (DT_1) والطلب الفعلي للمجتمع (DT_2) أي بالمسافة "ab" بالشكل السابق.

3- البطالة الاحتكاكية: يعني وجود أفراد بدون عمل يبحثون عـــن وظيفـــة مناسبة لأول مرة أو يبحثون عن وظيفة أفضل من سابقتها في الوقـــت الـــذي توجد فيه وظائف تناسب خبراتهم وأعمالهم ومهاراتهم ولكن لم يلتحقوا بهـــا لعدم معرفتهم بهذه الوظائف الشاغرة أو بأماكن وجودهـــا، أي أن البطالـــة الاحتكاكية تشير إلى فترات الانتظار بدون عمل بحثا عن وظيفة شاغرة هـــي موجودة أصلا، ولكن لم يتم التعرف عليها بعد، ولذا فـــإن فتـــرات البطالـــة الاحتكاكية بالنسبة للأفراد عادة ما تكون قصيرة الأجل، ومن العوامل التي تؤثر فيها: مدى توافر معلومات لدى العاطلين عن الوظائف الشاغرة الملائمة لهـــم، ومدى توافر معلومات لدى رجال الأعمال عن العـــاطلين ذوي المـــؤهلات الملائمة للوظائف الشاغرة لديهم، وتكلفة البحث عن وظيفة (حيـــث كلمـــا

زادت هذه التكلفة كلما قلت فترة البحث عن وظيفة أفضل)، والعائـــد مـــن البحث عن وظيفة (حيث كلما كان البحث لفترة أطول يحقق الحصول علـــى وظيفة أعلى عائد كلما طالت الفترة الاحتكاكية)، ولقد اعترف الكلاســـيك بإمكانية وجود هذا النوع من البطالة في المجتمع ولكنهم اعتبروهـــا تـــدخل في إطار توازن سوق العمل، حيث طلب العمل الكلي يساوي (العمالة الفعلية + البطالة الاحتكاكية)، وبتساوي الطلب مع العرض فإن الوظـــائف الشـــاغرة يساوي البطالة الاحتكاكية ولذا فوجودها مؤقت ولا تمثل مشكلة.

4- البطالة الهيكلية (البنيانية): تشير البطالة الهيكلية إلى ذلك النوع من البطالة الناشئة عن تغيرات هيكلية في الاقتصاد، بحيث تصبح مؤهلات الأفراد العاطلين غير متوافقة مع متطلبات الوظائف الشاغرة بالرغم من تساوي كليهما في العدد، ومن أهم أسباب هذه البطالة:

أ) **التغير في هيكل الطلب**: فوفقا لقانون "انجل" كلما زاد الدخل الحقيقي كلما قلت النسبة المنفقة على السلع الاستهلاكية الضرورية وزادت النسبة المنفقة على السلع الكمالية، وهذا يعني أنه مع حدوث تقدم اقتصادي تتغير الأذواق والاحتياجات فتزداد معدلات البطالة في الصناعات التقليدية ويزداد الطلب على الصناعات الحديثة، فتزداد معدلات البطالة في الأولى دون إمكانية استيعاب هذه البطالة في الثانية.

ب) **التغير التكنولوجي:** يؤدي التغير التكنولوجي إلى استخدام فنون إنتاجية ونوعيات جديدة من السلع تحل محل الفنون الإنتاجية والسلع القديمة، ويترتب على ذلك الاستغناء عن خدمات عديد من العمال الذين كانوا يعملون في مجال

إنتاج الفنون الإنتاجية والسلع القديمة، دون أن يكونوا قادرين على الالتحاق بالوظائف التي استحدثها التغير التكنولوجي لاختلاف مؤهلاتهم.

جـــ) التغير الهيكلي العمري للعمالة: فكلما زادت النسبة التي يحتلها الشباب صغير السن، حديث التخرج قليل الخبرة من القوى العاملة كلما زادت البطالة الهيكلية، نظرا لعدم توافر الخبرات والمؤهلات اللازمة لشغل عديد من الوظائف الشاغرة لدى هؤلاء الشباب، خاصة الوظائف الإدارية العليا والوظائف الفنية ذات المؤهلات العالية.

د) التدخل الحكومي: عندما تتدخل الحكومة بفرض حد أدنى للأجور أعلى من الأجر السائد في السوق الحرة فإن هذا يقلل من رغبة رجال الأعمال في تدريب بعض العمال المتاحين بدون وظائف لتتلاءم مؤهلاتهم مع الوظائف الشاغرة، مما يطيل مدة البطالة الهيكلية بين هؤلاء العمال.

هـــ) زيادة نسبة الإناث من القوى العاملة: عندما تتاح الفرصة للزوجة بأن تلتحق بالعمل خارج المنزل مثل الرجل فإن هذا يعطي الفرصة لأحدهما بأن ينفق وقتا أطول في البحث عن وظيفة أخرى، أو لأن يترك العمل ويذهب لمركز تعليم أو تدريب ليحسن من مؤهلاته، وكل هذا يزيد من فرص البطالة، كما أن خروج المرأة للعمل يقلل من فرص الوظائف المتاحة أمام الرجل.

5- البطالة الموسمية: وهي تلك البطالة التي تنجم عن التقلبات الموسمية في الطلب، مثال ذلك البطالة بين العمال الزراعيين في غير مواسم الحصاد والزراعة، والبطالة بين عمال مصانع الثلج في فصل الشتاء، وغيرها. ويلاحظ أن البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية تتفقان في شيء واحد وهو أن عدد

الوظائف الشاغرة قد يساوي عدد المتعطلين مع فارق واحد هو أنه في حالة البطالة الاحتكاكية قد تتسق الوظائف الشاغرة مع التخصصات العاطلة، في حين في حالة البطالة الهيكلية لا يوجد هناك اتساق، ومن ناحية أخرى يمكن أن يطلق على كل من البطالة الموسمية والبطالة الكنـــزية لفظ "بطالة الطلب" طالما أن القصور في الطلب هو السبب في كليهـــما[12]. ومما سبق نجد أن:

البطالة الكلية = (بطالة احتكاكية + بطالة هيكلية) + (بطالة الطلـــــب)، حيث أن:

عدد الوظائف الشاغرة = بطالة احتكاكية + بطالة هيكلية.

إذن بمعرفة عدد الوظائف الشاغرة في المجتمع يمكن أن نقيس هيكل البطالة كمايلي:

نسبة البطالة الهيكلية والاحتكاكية = عدد الوظائف الشـــاغرة / البطالـــة الكلية.

نسبة بطالة الطلب = (بطالة كلية – عدد الوظائف الشـــاغرة) / البطالـــة الكلية.

خامسا: قياس البطالة:

لقد فرقنا فيما سبق بين المفهومين الرسمي والعلمي للبطالة، ومن هذا المنطلق يتعين أن نفرق بين المقياس الرسمي والمقياس العلمي للبطالة[13].

1- المقياس الرسمي: عادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية كنسبة عدد المتعطلين إلى القوى العاملة بالمجتمع عند نقطة زمنية معنية حيث:

معدل البطالة = عدد المتعطلين/ عدد أفراد القوى العاملة.

والقوى العاملة تحتوى على كل القادرين والراغبين فيه سواء كانوا يعملون فعلا أو لا يعملون (المجتمع النشيط)، وفي هذا الصدد نفرق بين العناصر التي تدخل ضمن القوى العاملة والتي تستبعد منـــها:

1) العناصر التي تستبعد من القوى العاملة:

أ- الأفراد دون سن معينة، وتختلف هذه السن من دولة إلى أخرى ففي مصر يستبعد الأطفال دون سن السادسة وفي الولايات المتحدة والجزائر يستبعد الأفراد دون سن السادسة عشر.

ب- الأفراد فوق سن معينة، وهي سن التقاعد والتي غالبا ما تكون بين 60 - 65 سنة.

جـــ- الأفراد من فئات معينة غير قادرة على العمل لأسباب مختلفة، مثال ذلك المرضى والعجزة والمساجين وطلبة المدارس.

د- الأفراد الذين لا ينافسون غيرهم في مجال العمل ولا يطالبون المجتمع بوظائف مثل ربات البيوت.

2) العناصر التي تتضمنها القوى العاملة:

أ- العاملون: إما عمالة مقابل أجر لدى الغير أو عمالة ذاتية في مؤسسة خاصة، وسواء عمالة طول الوقت أو عمالة لبعض الوقت، وسواء عمالة مؤقتة أو عمالة دائمة، وسواء عمالة في أعمال مدنية أو عمالة في المجالات العسكرية، وإن كان هناك بعض الدول التي تستبعد العمالة في المجال العسكري؛

ب- المتعطلون: ويشملون على كل من كان لديه القدرة على العمل ويبحث عن عمل وليس لديه وظيفـــة.

2- المقياس العلمي: وفقا للمقياس العلمي فإن العمالة الكاملة تتحقق في المجتمع إذا كان الناتج المحتمل = الناتج الفعلي، أما إذا كان الناتج الفعلي أقل من الناتج المحتمل فإن هذا يعني وجود بطالة إما لعدم الاستخدام الكامل للعمالة، أو لعدم الاستخدام الأمثل لها، والاستخدام الأمثل يتطلب أن لا تقل إنتاجية العمل عن حد أدنى معين يطلق عليه "الإنتاجية المحتملة"، والإنتاجية المحتملة نعرفها بأنها أعلى الإنتاجيات المتوسطة بين قطاعات المجتمع، ومن ثمة:

الناتج المحتمل = قوة العمل * الإنتاجية المتوسطة المحتملة

ج م = ن* جـــ م .....(1)

حيث أن:

ج م : الناتج المحتمل؛ ن : قوة العمل؛ جـــ م: الإنتاجية المتوسطة المحتملة؛

ولكن للحافظ على هدف استقرار الأسعار يجب أن نسمح بوجود معدل بطالة طبيعي تفترض أنه 5%، وبالتالي فإن الناتج المحتمل هو ذلك الناتج الذي نحصل عليه من تشغيل 95% من قوة العمل تشغيلا أمثلا.

ووفقا لهذا المفهوم يصبح:

ح'م = 0.95 * ن *جـــ م..... (2)

ومن ناحية أخرى :

الناتج الفعلي = قوة العمل * الإنتاجية المتوسطة الفعلية.

ح ف = 0.95* ن *جـــ ف ..... (3).

حيث أن: فجوة الناتج = الناتج المحتمل – الناتج الفعلي.

فم = ج م – ج ف.

وتعرف بأنها قيمة الناتج المفقود نتيجة لعدم استخدام موارد المجتمع استخداما كاملا وأمثلا.

وبالتعويض من (2)، (3) نحصل على :

فم = 0.95* ن * ج م - 0.95 * ن* ج ف .

فم = 0.95* ن * (ج م – ج ف) .....(4).

ويمكن تحويل فجوة الناتج المقاسة بوحدات نقدية إلى فجوة بطالة مقاسة بوحدات عمل بقسمة (4) على الإنتاجية المتوسطة المحتملة جـــ م، أي أن :

فجوة البطالة = فجوة الناتج / الإنتاجية المتوسطة المحتملة.

أي أن:

ب = ف / جـــ م =0.95* ن * (جـــ م – ج ف) / جـــ م.

إذن : ب = 0.95 *ن *(1-(ج ف / جـــ م)) .....(5).

حيث أن معدل البطالة (مب) = عدد البطالين / قوة العمل

إذن : مب = (1- (جـــ ف / جـــ م)) .....(6).

سادسا: آثار البطالة:

تعتبر البطالة من الظواهر غير المرغوب فيها في أي مجتمع وذلك نظرا لما تخلفه من مخاطر، وما تعكسه من آثار سلبية واجتماعية على الفرد والمجتمع على حد السواء، ويمكن حصر آثار البطالة على العموم في آثار خاصة، آثار اجتماعية وأخرى اقتصادية.

1- الآثار الخاصة:

(1): هناك بعض الحكومات التي تمنح بعض المتعطلين تعويضا طول فترة بطالتهم ومن ثم فإن البطالة قد تكون مصدر للدخل بدون عمل للبعض، ويحدث هذا في الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرها من الدول المتقدمة الرأسمالية؛

(2): هناك بعض الأفراد الذين يقضون أوقات بطالتهم الاختيارية للترفيه على النفس ولجلب مزيد من المتعة في أوقات الفراغ، خاصة إذا كانت لديهم مدخرات سابقة تمكنهم من ذلك لبعض الوقت؛

(3): يستفيد بعض الأفراد من أوقات البطالة الاختيارية في البحث عن وظيفة أفضل تحقق لهم مركز اجتماعي أعلى أو دخل مرتفع عن ذي قبل؛

(4): إذا كانت البطالة إجبارية فإنها تؤدي لفقدان بعض الأفراد لدخولهم رغم احتياجاتهم إليها وهذا يؤدي لزيادة حرمانهم وانخفاض مستويات معيشة ذويهم .

2- الآثار الاجتماعية:

(أ): يترتب على ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع ضياع جزء كبير من الإنتاج، وهو ذلك الجزء الذي كان يمكن أن يتحقق في حالة استخدام هؤلاء المتعطلين ولاشك أن هذا يقلل من رفاهية المجتمع ككل؛

(ب): عندما يرتفع معدل البطالة تنخفض الدخول خاصة للمتعطلين وتقل الضرائب التي تحصلها الحكومة، وتزداد المدفوعات التحويلية التي يتعين على الحكومة دفعها للفقراء من المتعطلين وأصحاب الدخول المنخفضة وهذا يزيد من العجز في ميزانية الحكومة؛

(جـــ): لما كان ارتفاع معدل البطالة يترتب عليه نقص الإنتاج من ناحية وزيادة إنفاق الحكومة في صورة مدفوعات تحويلية وإعانات للفقراء من ناحية أخرى فإن هذا يزيد من الطلب الكلي ومن ثم يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم ومن ثم زيادة المعانات على الطبقات الفقيرة؛

(د): لا تؤثر البطالة على جميع أفراد المجتمع بالتساوي وإنما عادة ما تتأثر الطبقات الفقيرة من العمال بدرجة أكبر، وهذا يعني أن البطالة تعيد توزيع الدخل في غير صالح الطبقات الفقيرة؛

(هـــ): يرتفع معدل الجريمة والانحراف في أوقات ارتفاع معدلات البطالة مما يهدد الاستقرار الاجتماعي للمجتمع.

إضافة إلى ذلك زيادة البؤس والمعانات الإنسانية، وتجريد الأفراد من مصادر رزقهم وقوت يومهم، وإلى زيادة حالات الطلاق والانتحار،...إلخ.

3- الآثار الاقتصادية:

تبرز الآثار السلبية أو الخسائر الاقتصادية التي تنجم عن البطالة من خلال عملية الهدر في الموارد البشرية وعدم استغلالها على وجه أكمل، وبالتالي ضياع الإنتاج والدخل الذي كان يمكن أن ينتج لو أمكن تشغيل هذه الموارد المعطلة، ومن المستحيل بالطبع تعويض هذا الدخل، كما تخلف أيضا التراجع أو التآكل في قيمة رأس المال البشري، فمن المعروف أن الخبرات والمهارات العلمية المتراكمة التي يكتسبها الإنسان خلال العمل تعتبر في حد ذاتها أصلا قيما وذات قيمة إنتاجية عالية، إلا أن تعطل الإنسان وتوقفه عن العمل ولفترات طويلة، لا يؤدي إلى وقف عملية اكتساب هذه الخبرات وتراكمها فحسب، بل وإلى

تآكلها وإصابتها بالاضمحلال، وحتى لو عاد إلى العمل لاحقا فإنه يصبح أقل إنتاجية وعطاء(14).

سادسا: سياسات علاج البطالة:

يتوقف التشخيص السليم لسياسات العلاج الملائمة للبطالة على التحديد السليم لأسبابها، ويلاحظ في هذا الصدد مايلي :

(أ): يمكن علاج بطالة قصور الطلب من خلال إتباع سياسة مالية ونقدية تهدف لزيادة الطلب الكلي وتقليل البطالة، والسياسة المالية تتضمن الإنفاق الحكومي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية لتنشيط وخلق فرص عمل جديدة، أو تخفيض معدلات الضرائب مما يزيد الدخل المتاح لدى الأفراد فيزداد الطلب على السلع والخدمات وبالتالي ينشط الإنتاج وتزداد فرص العمالة، أما السياسة النقدية فتتمثل في استخدام الأساليب المختلفة لزيادة عرض النقود مما يؤدي لزيادة الطلب وبالتالي زيادة الإنتاج وخلق فرص عمل جديدة، ولكن يلاحظ أن السياسات التوسعية يجب أن يكون لها حد أقصى معين لأنها تكون مصحوبة بارتفاع مستوى الأسعار مما يخلق مشكلة جديدة أو يزيد من حدتها وهي التضخم، وبالطبع لا تصلح سياسات توسيع الطلب الكلي لعلاج البطالة الهيكلية وإنما قد تؤدي فقط لزيادة حدة مشكلة التضخم؛

(ب): يمكن تخفيض معدل البطالة الإجبارية وفقا للمفهوم الكلاسيكي بتخفيض الحد الأدنى للأجور لبعض فئات العمالة بغرض تشجيع المشروعات الخاصة مع استخدام مزيد من الأيدي العاملة الرخيصـــة؛

(جـــ): وضع سياسات تحفيزية لإقامة مشروعات إنتاجية جديدة، سواء من قبل القطاع الخاص الوطني أو القطاع الأجنبي وذلك حتى تستوعب الأعداد المتزايدة من الأيدي العاملة الناجمة عن الزيادة السريعة في السكان وارتفاع نسبة مشاركة المرأة في العمل؛

(د): إقامة مراكز للمعلومات في المناطق المختلفة يكون الهدف منها هو تسجيل أسماء الباحثين عن عمل وأماكن تواجدهم وتخصصاتهم بصفة دورية، كما تقوم بجمع بيانات عن الوظائف الشاغرة في المناطق التي توجد فيها، على أن تجعل هذه المعلومات متاحة أمام الباحثين عن عمل ورجال الأعمال وأصحاب الوظائف الشاغرة، بالإضافة إلى ذلك يحاول المركز الرئيسي أن يعمل تنسيق بين الوظائف الشاغرة في بعض الأقاليم والباحثين عن عمل في أقاليم أخرى، ويساعد هذا الأسلوب على تخفيف حدة البطالة الاحتكاكية؛

(هـــ): إقامة مراكز لتدريب القوى العاملة العاطلة لتكون ملائمة للوظائف الشاغرة المتاحة وهو ما يقلل من البطالة الهيكلية؛

(و): تشجيع فكرة التقاعد المبكر لبعض عناصر الأيدي العاملة وتعويضهم عن ذلك مما يترك فرصة لعناصر شابة لتأخذ دورها في العملية الإنتاجية، وهذا ما يقلل من حدة البطالة الرأسية خاصة إذا كانت الأيدي العاملة الجديدة أكثر كفاءة من العناصر القديمة؛

(ز): محاولة إحلال العناصر ذات الكفاءة العالية من بين العاطلين محل العناصر ذات الكفاءة المنخفضة من العاملين مما يقلل من درجة البطالة الرأسية في المجتمع.

خاتمة

كان القصد من وراء هذا الموضوع هو تقديم مفاهيم حول ظاهرة البطالة، حيث أن مشكلة البطالة هي من المشاكل الخطيرة التي تواجه معظم دول العالم سواء كانت دولا متقدمة أو دولا متخلفة، ولقد زادت معدلات البطالة في دول العالم عامة، وإن كانت معدلات زيادتها في الدول النامية تفوق مثيلتها في الدولة المتقدمة، إلا أنه من الملاحظ أن معظم الدول المتقدمة تنشر بصراحة وبدقة تامة معدلات البطالة التي تسود اقتصادياتها، بينما لا يحدث ذلك في معظم الدول النامية التي قد تحيط ذلك بشيء من السرية إلى حد ما تماشيا مع السياسة العامة للدولة، حيث أن معدلات البطالة بلغت معدلات قياسية حيث وصلت إلى عتبة 30% في بعض الدول النامية وعلى رأسها الجزائر، هذا وتعتبر مشكلة البطالة من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي تواجه معظم الدول، والتي لها من الآثار الاقتصادية والاجتماعية الضارة ما يؤثر على اقتصاديات هذه الدول سلبا.

ونظرا للتوسع الكبير الذي يشهده معدل البطالة لابد من كبح هذا التطور، وذلك عن طريق تعميق الإصلاحات الهيكلية، أي الوصول بالاقتصاد إلى المستوى التوازني والذي يتحقق فيه التشغيل الكامل، وفي ما يأتي بعض الاقتراحات والتوصيات التي نراها مناسبة للتخفيف من حدة البطالة على المديين القصير والطويل:

- البحث في سبل تحسين المناخ الاستثماري برفع جاذبية الاقتصاد الجزائري نحو الاستثمارات الحقيقية، مما له من أثر على التشغيل ومستوى المعيشة؛
- الابتعاد عن التشغيل غير المنتج والاعتماد على المؤسسات المستثمرة لترقية الاقتصاد الوطني بغية المساهمة في حل هذه المشكلة خاصة وباقي المشاكل الاجتماعية عامة؛
- ينبغي أن يكون التشغيل ومكافحة الفقر قاعدة انطلاق كل برامج التنمية؛
- الاهتمام بعنصر الشباب خاصة من ناحية التكوين لأنه الأكثر تضررا من هذه الآفة (هذا ما يعرف بسياسات سوق العمل)؛
- تنظيم سوق العمل وتنسيق جميع المجهودات المبذولة من طرف الهيئات المعنية بعالم الشغـــل؛
- التركيز على المتابعة الميدانية لجميع المؤسسات المصغرة والمتوسطة المنجزة (المراقبة الصارمة للأموال التي تمنح للمستثمرين) أو في طريق الإنجاز (من حيث وضعية الملفات المودعة لدى البنوك ومتابعة مدى تسديد القروض البنكية)؛
- إنجاز تحقيقات من طرف الهيئات المختصة بغية التقدير الجيد لليد العاطلة، ويجب التفكير في نظام معلومات إحصائي متطور بإمكانه جمع المعلومات الكافية ومعالجة الظواهر الاقتصادية بالطرق الإحصائية الحديثة بواسطة البرمجيات بهدف تسهيل اتخاذ القرارات الرشيدة؛

- الاطلاع على التجارب التي قامت بها الدول المتقدمة والبحث في كيفية الاستفادة منها مع مراعاة الخصوصيات الوطنية؛
- بغية الاندماج في الاقتصاد العالمي لابد من إعادة النظر في تشريعات العمل (مدة العمل، العمل المؤقت، السن القانونية للعمل، عمل المرأة،... إلخ).

الهوامش

(1) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي "**تقويم أجهزة الشغل**"، الجزائر، 2002، ص 29.

(2) نفس المرجع، ص 55.

(3) عبد القادر محمد عبد القادر عطية: "**النظرية الاقتصادية الكلية**"، الدار الجامعية للكتب، مصر، 1997، ص 295.

** *BIT: Bureau International De Travail*.

(4) *Ahmed Zakane* : « ***Analyse de l'offre de l'emploi*** », *Mémoire de magister, ISE, Alger,* 1992, *P*17.

(5) صالح خصاونة: "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، المطبعة الوطنية، عمان، 1995، ص 103.

(6) *Collection Statistique* N^0 27

(7) المرجع السابق، ص 106.

(8) *Ahmed Zakane, opcit, P* 17.

(9) *Lakel Samira* : « ***L'emploi et le chômage en Algérie*** », *Mémoire d'ingénieur, INPS,* 1998. *P*10.

(10) *Lakel Samira : opcit, P*10.

(11) عبد القادر محمد عبد القادر عطية: مرجع سبق ذكره، ص 301.

(12) محمود يونس: "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، الدار الجامعية، 2002.

(13) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 310.

(14) صالح خصاونة، مرجع سابق، ص 106.

قائمة المراجع:

1- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي "تقويم أجهزة الشغل"، الجزائر، 2002.

2- عبد القادر محمد عبد القادر عطية: "النظرية الاقتصادية الكلية"، الدار الجامعية للكتب، مصر، 1997.

3- Ahmed Zakane : « *Analyse de l'offre de l'emploi* », *Mémoire de magister, ISE, Alger*, 1992.

4- صالح خصاونة: "مبادئ الاقتصاد الكلي"، المطبعة الوطنية، عمان، 1995، ص 103.

5- Statistique Collection N^0 27.

6- Lakel Samira : « *L'emploi et le chômage en Algérie* », *Mémoire d'ingénieur, INPS*, 1998.

7- محمود يونس: "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الدار الجامعية، 2002.

8- صخري عمر: "التحليل الاقتصاد الكلي"، الطبعة الخامسة، *OPU*، الجزائر، 2005.

9- الموسوي ضياء مجيد: "النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي"، الطبعـــة الثالثـــة، *OPU*، الجزائر، 2005.

10- البشير عبد الكريم: "بناء نموذج اقتصادي كلي على التشغيل و آفاقه المستقبلية فـــي الجزائـــر"، رسالة ماجستير، *INPS*، الجزائر، 1998.

11- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: "تقويم أجهزة الشغل"، الدورة العامة العشرون، الجزائر، 2002.

12- Bernard Bernier. Yves Simon : « Initiation à la macro économie », 8ème édition, DUNOD, 2001.

13- J.M.Albertini : « Le chômage. Est-il une fatalité ? », PRESSES UNIVERSITAIRE DE FRANCE, 1ère édition, 1996.

14- Patrick Artvs, Pierre Alain Muet : « Théorie de chômage », ECONOMICA, 1995.

15- Gregory N. Mankiw : « Macro économie », traduction de la 4ème édition américaine par Jean – Houard : 2ème édition, DE BOECK UNIVERSITE. 2001.